انه الصحيح لم يستثني ما ذكره في قولهم لاضربنه زيدا ذهب او مكث فلا تدخل
عليه الواو ولا قد ويستثني من قوله ان قد تدخل اذا كان الماضي اداة نفي
وهو ليس فلا تدخل عليه قد ولا تستوي فيها الامران بل يترجح ذكر الواو وهي كما
سبق واردة على قوله ان الفعل دال على الحصول لانها لا تدل على حدث الا ان يقال
هي دالة على حصول خبرها هذا حكم المثبت الماضي لفظا لا معنى فقد دخل في
كلامه ولا يكاد يجد له مثالا والظاهر انه فاسد لانه اذا كان ماضيا لفظا
فقط كان للاستقبال ولا يصح لان الحال لا يصح ان يراد بها الاستقبال الا في
المقدرة او للحال في الانشا والانشا يقع حالا وان سلمنا صحة ذلك امتنعت
الواو فيه كقولهم لاضربنه ذهب او مكث فانهم قالوا معناه ذاهبا او ماكثا
فكانهم ارادوا هو ذاهب او ماكث على انا لا نسلم انهم ارادوا ذلك بل ارادوا
موصوفا بذهاب سابق او بمكث سابق ولا يصح حمله على الماضي في الجملة كشرطية
نحو جا زيد ان اكرمته اكرمني لانه ان جوزناه وجب الواو وايضا فالذي
جعل حالا في المعنى هو الارتباط لا مضمون الماضي لفظا قوله واما المنفي دخل
فيه الماضي لفظا ومعنى وهو منفي مثل جا زيد ما ضرب عمروا او دخل فيه الماضي
معنى فقط وهو الذي مثل له بنحو لم يمسسهم ويرد عليه ايضا الماضي لفظا فقط
وحاصل ما ذكره ان ما قرره من كون المنفي ليس فيه حصول والماضي ليس فيه
حال يقتضي وجوب الواو في الماضي المنفي لانتفا المعنيين لانه لم يشابه
الحال المفردة في واحد من معنييها بخلاف الماضي المثبت فانه يشابهها في الحصول
فاستحق الواو وبخلاف المضارع المنفي فانه شابهها في المقارنة ولم يشابهها
في الدلالة على الحصول فجاز الامران فيها اما الماضي المنفي فقد بعد كل البعد
عن الحال المفردة فينبغي ان يجب الواو ولكنه لم يجب فيه ذلك بل كان مثله اما
المنفي بلما فانها لاستغراق الازمنة لانها تدل على اتصال نفيها بالحال
واما المنفي بغيرها كقولك جا زيد ولم يضرب عمرو وقد قولك وما ضرب عمرو امثلة
وان دل على الانتفا في زمن متقدم فالاصل استمرار ذلك الانتفا فصار
كالدال على الانتفا المتصل مثل لما فحصلت في كل من الثلاثة الدلالة على المقارنة

فصار

فصار كالمضارع المنفي قال واما الثاني اي واما انه لا يدل على الحصول فلكونه
منفيا كما تقدم تقديره في المضارع المنفي قلت ما ذكره من الماضي معنى نحو لم
يمسسهم سوا هو الصحيح خلافا لابن خروف فانه اوجب الواو ولعله يأول
الاية على حذف المبتدا والمنفي بلما كذلك كما قاله يجوز بالواو وغيرها
ومجيئه بالواو وهو الكثير واما بغير الواو فقال ابن مالك في باب الحال
انه لم يجد له مثالا وقد انشد هو في اول شرحه للتسهيل •
• فقالت له العينان سمعا وطاعة • وحدرتا كالدر لما يثقب
واما كونها لما تدل على الاستمرار فانما كان لان النكرة في سياق النفي للعموم
وذلك موجود في جميع ادوات النفي غير ان لما تدل على اتصال النفي بالحال
فنفيها بالنسبة الى الحال اظهر من نفيها بالنسبة الى ما قبله بخلاف لم فان
دلالتها على جميع الازمنة على السوية فقوله ان لم تدل على نفي الفعل في
زمن ما والاصل استمراره ليس بجيد بل يدل على النفي في جميع الازمنة ثم
لو سلمناه فقولهم ان لما يشترط اتصال نفيها لا يقتضي الاستغراق بل يقتضي
تقييد مطلق النفي بما قبل الحال وذلك لا يقتضي الاستغراق والحق ان ادوات
النفي كلها موضوعة للاستغراق غير ان لما دلالتها على نفي ما اتصل بالحال اقوى
من دلالتها على غيره وقد قال ابن الحاجب في مقدمته للنحو ان لم تقم لا يدل على
الاستمرار بخلاف لما وما ذكره ممنوع ومخالف لما ذكره وهو في اصول الفصل
او يكون مراده بانها لا تدل على الاستمرار قبولها للتخصيص بانواع ما اتصل بالحال
فان قلت نحو قوله علم الانسان ما لم يعلم يعم الازمنة قلت عام مراد به الخصوص
ثم بعد تسليم ذلك معارض بغيره اصل فان الماضي المنفي يدل على اتصال النفي
بالحال ولا يلزم المقارنة فان الاتصال يستدعي استمرار ذلك الى وقت
العامل واما المقارنة فتستدعي ان يكون معه وليس في الفعل ما يدل عليه
لا تضمنه ان الاصل الاستمرار فحينئذ استوت لما ولم قوله والتحقيق اي التحقيق
الفرق بين الماضي المثبت والماضي المنفي ان استمرار العدم لا يفتقر الى سبب
لان استمرار العدم عدم والعدم لا يفتقر الى سبب فاذا حصل فالاصل

Copyright © King Saud University